كان فقيراً رضيتُ به او قبلتُه والشاهد فيهما وروي بدل إنْ في الموضعين إنْ قوله
او منفي لا يختص بجواب القسم بل ياتي في جواب الشرط كما يدل له كلامه في الامثلة
قوله ما يحتاج الى خبر اي من مبتدا او اسم كان ونحوه قوله التفي بجواب السابق اي
لسبقه قوله وان تقدم على الشرط والقسم ما يحتاج الى خبر رجح اعتبار الشرط اي لانه
عمدة الكلام المذكور والقسم مسوق لمجرد التاكيد وتعبيره برجح تبعا للنظم يقتضي ان
ذلك ليس واجبا فيجوز ان يجعل الجواب للقسم المتقدم وهو ما عليه ابن عصفور وغيره
لكن نص الناظم في تسهيله وغيره على انه واجب واليه يشير قول الشارح بالجزم
لا غير قوله كقول الشاعر لئن مُنيتَ بنا في غب معركة لا تلفنا عن دماء القوم ننتقل
تقدم بيانه في حروف الجر والشاهد فيه انه اجتمع فيه الشرط والقسم الدال عليه
اللام ولم يتقدم ذو خبر ورجح فيه الشرط مع تاخره اذ التقدير والله لئن ابتليتَ بنا
في غب معركة لا تلفنا بالجزم بحذف الياء قوله وقول الآخر لئن كان ما حدثته اليوم
صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا وأركب حمارا بين سرج وفروة وأعرِ من
الخاتام صغرى شماليا قالتهما امراة من عقيل منكرة لصدق ما حُدِّثته والشاهد
فيه كما في الذي قبله والقيظ شدة الحر وباديا اي ظاهرا للشمس واركب واعر بالجزم
عطفا على اصم والخاتام لغة في الخاتم وصغرى مفعول اعر مضاف الى شماليا اصله
شمالي حركت الياء بالفتح واشبعت للوزن تنبيهاتٌ احدها اذا تاخر القسم وقرن
بالفاء وجب جعل الجواب له والجملة القسمية هي الجواب ثانيها اذا حذف جواب
الشرط وجب في النثر كون الشرط ماضيا او مقرونا بلم لعدم ظهور اثر العامل فيه فلا
يقوى على طلب الجواب بخلاف المضارع المثبت ثالثها اطلق في قوله واحذف لدى
اجتماع شرط وقسم وقيده في التسهيل وغيره بغير الامتناعي احترازا من نحو لو ولولا فانه
يتعين الاستغنا بجوابهما تقدما على القسم او تاخرا نحو والله لولا الله ما اهتدينا

قال

وكذا الخيتام قال الشاعر
يا هند ذات الجورب المنشق
أخذتِ خيتامي بغير حق
ويروى خاتامي

قال المرادي وهو صحيح فصل لو قوله لو في الكلام على ضربين مصدرية وشرطية
زاد كثير ثالثا وهو التمني نحو فلو ان لنا كرة فنكون من المؤمنين لكن اختلف فيها هل هي
قسم برأسه او راجعة الى احد القسمين المذكورين والى الثاني ذهب الناظم فجعلها
راجعة الى المصدرية وفي التفريع على ذلك طول لا يحتمله المقام وزاد بعضهم رابعا
وخامسا وسادسا وهي العرض والتحضيض والتعليل وقد بينتها في شرح اللب قوله
وقد تقدم ذكرها اي في باب الموصول وهذا يؤيد النسخ التي فيها ذكر ذلك في الباب
المذكور قوله واما الشرطية في التعليق في الماضي هي الامتناعية كما سيوضحه الشارح
قوله وانما يريدون انها تدل على انتفاء المساوي من جوابها للشرط اي فلا يتخلف ذلك
فيما ذكر قوله لان المعنى فيه لو ترك العبد سؤال ربه لاعطاه عطاء مساويا لتركه سؤاله
وهو دون عطائه بسؤاله قوله والاولى ان يقال لو حرف شرط يقتضي نفي ما يلزم
من ثبوته ثبوتُ غيره الخ اي فلا يقتضي امتناع جوابه لامتناع شرطه فقد يكون
ثابتا لانها اذا كانت تقتضي نفي ما يليها واستلزامه لتاليه فقد دلت على امتناع
الاول مع عدم التعرض لامتناع الثاني او ثبوته وان كان الاصل دلالتها على امتناع
الثاني ايضا وضابط ثبوته ان يكون مناسبا لامتناع الاول بالاولى او المساوي او الادون
كما اوضحته في اللب قوله وقول الشاعر ولو ان ليلى الاخيلية سلمت علي ودوني
جندلٌ وصفائح لسلمتُ تسليم البشاشة او زقا اليها صدى من جانب القبر صائح
قالهما توبة بن الحمير والشاهد فيه ظاهر والواو في ودوني للحال والجندل الحجارة
والصفائح الحجارة العراض تكون على القبور واو بمعنى الى او عاطفة وزقا اي صاح
اليها صدى والصدى على هذا ما يجيبك مثل صوتك من الجبال والكهوف ونحوهما
وعلى الثاني طائر وصائح صفة صدى قوله لا حجة فيه لصحة حمله على المضي اي
اذ يمكن في الآية ان يقال فيها لو علموا فيما مضى انهم يخلفون ذريةً ضعافا خافوا

تشترك لو ولولا في امرين الشرطية وافادة الامتناع ويفترقان في ثلاثة امور احدها ان الممتنع بلو شرطها وبلولا جوابها والثاني ان لو للتعليق في الماضي ولولا للتعليق في المستقبل والثالث ان لو انما تدخل على الجملة الفعلية ولولا انما تدخل على الجملة الاسمية هذا هو الاصل فاعلمه